عضو قيادة قطرية في ندوة حول الاستثمار

لا خطوط حمراء وسقف الحوار مفتوح وابتعدوا عن التنظير

القنيطرة - خالد خالد

مداخلات كثيرة قدمت في ندوة الاستثمار بالقنيطرة أبرزها وجود معوقات كثيرة حتى قبل الأزمة ومنها التراخيص وغيرها، إضافة إلى ضعف قانون الاستثمار، ومخاطر كبيرة ولذلك فهي تستحق محفزات استثنائية، تسهيل الاستثمار لإعادة أبناء القنيطرة الموزعين بتجمعات على أربع محافظات، وكذلك عن دور الحكومة بدعم الاستثمار وفي إعادة إعمار المحافظة وتأمين فرص عمل لأبنائها.

بدوره لفت عضو القيادة المركزية رئيس المكتب الاقتصادي عمار السباعي إلى خصوصية القنيطرة ومكانتها لدى القيادة لصمودها في وجه الكيان الصهيوني وأدواته، مطالبا بطرح قضايا تلامس هموم الناس والابتعاد عن التنظير والعرض الأكاديمي والمهم ليس الاستعراض بل الاستفادة من الندوة والتوصيات ومتابعة تنفيذها، مشدداً على أنه لا خطوط حمراء لأي مداخلة وسقف الحوار مفتوح لجميع الحضور.

وعرض نائب عميد كلية السياحة الدكتور سامر موسى تسويق الاستثمار في القنيطرة كعامل جذب استثماري والتي تنطلق من بناء السمعة إضافة إلى عناصر المزيج التسويقي مع توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى المستثمرين (أفراد ومؤسسات)، مؤكداً ضرورة توفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتوفير حد أدنى من الأمان ووجود سوق مالي كفؤ وفعال بالقنيطرة لرغبة المستثمرين الاقتراض من البنوك والمصارف.

وأشار موسى إلى أن القنيطرة مقصد استثماري خام للمستثمرين بكل المجالات اقتصادي وزراعي وتجاري وسياحي وصحي ما يتطلب الاهتمام والتركيز على توجيه المستثمرين وجذبهم للاستثمار بالقنيطرة والمفترض قيام المحافظة بإعداد دراسات وبحوث مسبقة وبما يسهم بتوجيه قرار المستثمر باتجاه المناطق الجغرافية والتي تتطلب مشاريع تنموية، مع ضرورة وجود الأطر المؤسساتية الداعمة.

وطالب نائب عميد كلية السياحة بإظهار المزايا التنافسية للمحافظة وتأمين الخدمات للمستثمرين قبل وأثناء البدء بالمشروع الاستثماري والترويج السليم لتغيير رغبات المستثمرين وتفضيلاتهم وتوجيهها نحو القنيطرة وتحقيق إدراك ووعي المستثمرين بوجود فرص استثمارية وإمدادهم بالمعلومات.

من جانبه عميد كلية الاقتصاد الثالثة بالقنيطرة السابق أحمد الدعاس طرح واقع الاستثمار ومحفزاته بالقنيطرة انطلاقا من أهمية البناء وإعادة الإعمار بالمحافظة والبداية بإعمار الأرض بالإنسان.

مجلس الشعب يدرس من جديد قانون منح الجريح الاكتتاب على سيارة محلية الصنع

حمود: الحكومة العراقية ألغت مفعول القرار المصرفي بوقف التعامل مع «السورية للطيران»

راتب الطيار في «السورية» ٤٠٠ دولار بينما متوسط الراتب في العالم ١٢ ألفاً

محمد منار حميجو

أعلن وزير النقل علي حمود عن إلغاء الحكومة العراقية لمفعول القرار المصرفي الذي اتخذه المصرف العراقي بوقف التعامل مع المؤسسة السورية للطيران وشركة أجنحة الشام الخاصة باعتبار أنهما ممولتان للإرهاب، موضحاً أنه فور صدور القرار تم التواصل مع الحكومة العراقية حول هذا الموضوع.

وخلال رده على مداخلات الأعضاء في مجلس الشعب أضاف حمود: حتى الآن لم يتخذ أي إجراء اتجاه السورية للطيران وأجنحة الشام، والطيران السوري لم يتوقف والوقود يعبأ له بشكل دائم.

وفيما يتعلق بمعبر نصيب كشف حمود أن ٣٧ ألف مركبة عبرت المعبر خلال شهر منهم ٢٢٦٩ شاحنة، متوقعاً أن تزداد الأعداد خلال الفترة القادمة.

وأكد حمود أنه على تواصل يومي مع وزيري النقل الأردني واللبناني، لافتاً إلى أن هناك عقوداً مبرمة عبر البحر قبل فتح معبر نصيب وعليهم الالتزام بهذا الموضوع، مضيفاً: يحاولون أن يضغطوا علينا لتخفيض الأسعار للعبور في سورية، ولن يتم تخفيض الأسعار، مشيراً إلى رصد مبلغ ٤ مليارات لصيانة المرفأ طرطوس وبالتالي هناك عمل لصيانته.

وأكد حمود أن معظم الطيارين استمروا في العمل في المؤسسة السورية للطيران رغم أن الأجور كانت ٤٠٠ دولار بينما في الشركات الخاصة تتجاوز ٨ آلاف دولار وفي الخارج تصل إلى ١٢ ألف دولار، معتبراً أن الطيار السوري مرغوب في الخارج.

وكشف حمود أنه تم حل موضوع عدد الحقائب التي يجلبها المسافرون بعد ازدياد عدد الطائرات مع إدخال طائرات من الطراز العريض، موضحاً أن الشكاوى التغت كلياً منذ أشهر.

ونوه حمود بالخطوات الأخيرة بأن يصل عدد أسطول الطيران إلى أكثر من ست طائرات سواء عبر الشراء أم إصلاح أخرى، كاشفاً أنه تم رفع دعاوى دولية على السعودية كإجراء قانوني حول موضوع الطيارتين المحتجزتين، كما أنه تم رفع دعوى في سورية وربحتها الوزارة.

وشدد حمود على ضرورة أن يكون هناك مطار آخر في الساحل السوري بعد الضغط الكبير الذي يتعرض له مطار الباسل في اللاذقية سواء كان هذا المطار في طرطوس أم خارجها، مشيراً إلى رغبة الوزارة بأن يكون هناك مطار في كل محافظة وهي ذات جدوى اقتصادية مدروسة إلا أن الأمر يحتاج إلى المبالغ الأولية والتمويل ويتم السعي مع الأصدقاء لتحقيق ذلك.

وفيما يتعلق بتشابه الأسماء كشف حمود أنه يتم التنسيق مع أربع وزارات لحل المشكلة، معرباً عن أمله أن تحل في بداية العام، موضحاً بأن الوزارة تحملت أعباء إضافية في هذا الموضوع باعتبار أن العديد من قرارات الحجز كانت تأتي إليها سابقاً غير مكتملة، ذاكراً أنه نتيجة تسديد شخص لفك حجز بقيمة ٢٥ ألف ليرة تم رفع الحجز عن ٣٠ ألفاً باعتبار أن الاسم ثنائي.

> شخص دفع غرامة حجز ٢٥ ألف ليرة فارتفع الحجز عن ٣٠ ألفاً آخر لتشابه الأسماء

ورأى حمود أنها مشكلة متراكمة لا يوجد ذنب للقائمين حالياً في وجودها مشدداً على ضرورة معالجتها ومن هذا المنطلق تصدت الوزارة لهذا الموضوع رغم أنه ليس من اختصاصها، كاشفاً أنه تم إزالة التشابه في هذا الموضوع عن أكثر من ١٢ ألف اسم.

وأكد حمود أن هناك نهضة كبيرة في كل الطرق التي يتم تحريرها وهناك حجم كبير من الطرق تمت صيانتها.

مداخلات النواب

رأى النائب عارف الطويل أن رواتب الطيارين السوريين هي الأضعف في العالم، موضحاً أنه يمكن للطيار العامل في المؤسسة السورية أن يذهب إلى شركة خاصة وبالتالي لابد من رفع أجورهم.

وفي مداخلة له تساءل الطويل هل سيكون هناك شركات عربية خاصة ستعمل في سورية وخصوصا أن هناك إشاعات عن شركة إماراتية ستعمل في داخل البلاد؟

من جهته دعا زميله مجيب عبد الرحمن الدندن إلى حل مشكلة الحجوزات المالية، متسائلاً عن عدد الطائرات وعن الإجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة لاستعادة الطيارات المحجوزة في إحدى الدول العربية.

وشدد النائب قتيبة بدر على ضرورة إحداث مطار مدني في طرطوس لموقع المحافظة الهام إضافة إلى القرب من الحدود اللبنانية، مطالباً بإحداث منفذ حدودي مع الأردن عبر محافظة السويداء.

وأشارت زميلته ريمه الساحل إلى أن الراكب لا يسمح له بحمل الأمتعة إلى القامشلي عبر الطائرة، متسائلة هل سيتم إعادة النظر لسعر التذكرة للقامشلي؟ و أثارت موضوع قرار الحكومة العراقية حول موضوع وقف التعامل مع المؤسسة السورية، متسائلة عن موقف وزارة النقل في هذا الموضوع وخصوصاً أنه لم يصدر أي قرار رسمي في هذا الموضوع.

وأشار بطرس مرجانة إلى موضوع طريق خناصر أثريا بأنه لا يتوافر فيه أدوات السلامة وأنه لا يحمل أي صفة طريق، مشدداً على ضرورة أن تتخذ الوزارة إجراءات لصيانته لأنه حق المواطن في هذا الموضوع.

وفي بداية الجلسة أحال المجلس قانون منح الجريح الاكتتاب على سيارة سياحية محلية الصنع إلى لجنتي الأمن الوطني والدستورية والتشريعية بعدما أعاده رئيس الجمهورية لدراسته من جديد وذلك بسبب حذف المجلس للمادة السابعة والتي أنه لا يستفيد من أحكام القانون من سبق له الاستفادة والاكتتاب على سيارة من إحدى الجهات العامة المختصة، كما تمت إحالة مشروع قانون جدولة وإعفاء القروض الممنوحة للمتعاملين مع المصرف الزراعي التعاوني من كافة الفوائد العقدية وفوائد وغرامات التأخير المترتبة عليها إلى اللجنة الدستورية والتشريعية لدراسته.

البدء مع كلية الآداب في دمشق ٨ كانون الثاني.. الجامعات تتأهب للامتحانات ضمن النظام الفصلي المعدل

بحري لـ«الوطن»: زيادة يومين أو ثلاثة لبعض الكليات.. وحملة مقررات السنة الأخيرة يقدمونها في الفصل الأول

فادي بك الشريف

شددت وزارة التعليم العالي على ضرورة التقيد في التقويم الجامعي لوضع البرامج الامتحانية للجامعات السورية وبما ينسجم مع النظام الفصلي المعدل الذي تم إقرارها مؤخراً ليشمل التقدم للامتحانات على ثلاثة فصول دراسية، والسماح لطلاب السنة الرابعة حملة ٤ مقررات فأقل بالتقدم لمقرراتهم الدراسية خلال الفصل الدراسي الأول من كل عام.

في السياق طلبت رئاسة جامعة دمشق بتوجيهات لها إلى الكليات بالعمل على ضبط العملية الامتحانية بالشكل المطلوب، إضافة إلى وضع البرامج الامتحانية حسب واقع كل كلية من الكليات وذلك ضمن توجيهات رئيس الجامعة، على أن يكون بدء الامتحانات بـ١٣ الشهر لمعظم الكليات، مع وجود هامش لعدد قليل جداً من الكليات وخاصة «النظرية» بالبدء قبل ١٠ الشهر، ولا سيما الكليات التي تضم أعداداً كبيرة من الطلاب والطالبات كالآداب والعلوم الإنسانية والحقوق، ناهيك عن وجود كم كبير من المقررات الامتحانية في بعض الكليات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون الطلاب والشؤون الإدارية الدكتور صبحي بحري أن عدد الطلاب في جامعة دمشق لمختلف الكليات يتجاوز الـ١٥٠ ألف طالب وطالبة في العديد من التخصصات الكبيرة، مشيراً إلى وجود أريحية في التعامل فيما يخص طلاب السنوات الأخيرة بزيادة يومين أو ٣ أيام على فترة الامتحانات المقدرة بـ١٥ يومياً لمختلف الكليات، وذلك ضمن توجيهات من رئاسة جامعة دمشق وذلك حسب واقع كل كلية من الكليات.

ولفت بحري أن الطلاب حملة ٤ مقررات فما دون يتقدمون بطلبات لتثبيت تقدمهم للامتحان خلال الفصل الدراسي الأول وذلك عملاً بقرار مجلس التعليم العالي وذلك لمعرفة وضع الطلاب، مضيفاً: بموجب النظام الفصلي المعدل فإن الطالب يتقدم لمواد الفصل الأول حصراً في الأول، الأمر الذي قد يخفف الضغط على الامتحانات، ويقلل من أعداد الطلاب التي كانت تتقدم مؤخراً للمقررات، كما يمنح أريحية في التصحيح لأستاذ المقرر، علماً بأن تقدم طلاب السنة الأخيرة «الحملة» لمقرراتهم في الدراسي الأول يعتبر بمنزلة الدورة الإضافية لطلاب التخرج، مشيراً إلى تأمين جميع المستلزمات الدراسية.

من جانبه كشف عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عدنان غانم عن تحديد موعد بدء الامتحانات في الكلية بـ١٣ كانون الثاني على أن تنتهي الامتحانات في ٣١ الشهر، مبيناً أن عدد مقررات الفصل الدراسي الأول تقدر بـ٥٩ مقرراً امتحانياً لمختلف سنوات الدراسة الأربع، لافتاً إلى جهود كبيرة تبذل لتأمين مختلف المستلزمات، علماً أنه تم التنسيق مع كليات الحقوق والتربية والعلوم والفنون الجميلة على صعيد تأمين القاعات والمقررات الامتحانية ولا سيما للمقررات ذات الأعداد الكبيرة في الكليات.

ولفت غانم إلى أن برنامج الامتحانات يصدر خلال يومين على أبعد تقدير، مؤكداً أهمية التقيد بالتعليمات الامتحانية وأهمها وضع علامة الصفر للطلاب ممن يغير قاعته، ناهيك عن ضبط العملية الامتحانية بالشكل المطلوب لتجنب أي حالات غش أو تلاعب، مشيراً إلى الاعتماد على أكثر من ٤٠٠ طالب دراسات عليا يتناوبون على عملية المراقبة، إضافة إلى وجود الكادر التدريسي المقدر بـ٩٦ أستاذاً جامعياً، مضيفاً: إن عدد القاعات في الكلية بقدر بـ٢٢ قاعة وقد يصل عدد القاعات في مختلف الكليات إلى ٨٨ قاعة فيما يخص الكليات النظرية الأخرى سابقة الذكر.

> غانم لـ«الوطن»: ١٠ آلاف طالب في «اقتصاد دمشق» والتقدم لـ٥٩ مقرراً

> العمر لـ«الوطن»: برنامج الإعلام يصدر اليوم والبدء بـ١٣ الشهر

كما نوه عميد الكلية بالاجتماع قريباً مع الموظفين للوقوف عند التعليمات الامتحانية، علماً أنه تم الاجتماع مع طلاب الدراسات العليا، وكذلك الأمر التأكيد أهمية التزام أعضاء الهيئة التدريسية بعدم مغادرة القاعات، وذلك حسب ما تم الاتفاق عليه في اجتماع مجلس الكلية، وذلك بهدف متابعة جميع التحضيرات لإنجاز الامتحانات بالشكل المطلوب.

وأكد غانم أن عدد الطلاب في الكلية انخفض من ١٦ ألفاً خلال الفترة السابقة إلى نحو ١٠ آلاف طالب وطالبة حالياً، وذلك بعد عودة الأمن والأمان إلى محافظات القطر، وعودة الطلاب وخاصة حلب إلى جامعتهم الأم، ذاكراً أن ١٧٠٠ طالب وطالبة يتخرجون سنوياً في الكلية.

وأوضحت عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية الدكتورة فاتنة الشعال لـ«الوطن» أنه تم إقرار موعد بدء الامتحانات في الكلية بـ٨ الشهر، وذلك بعد موافقة رئاسة الجامعة، ولا سيما مع الأعداد الكبيرة للطلاب والمقررات، ذاكراً أن الكلية تضم ٩٩٠ مقرراً امتحانياً.

مضيفة: إن الكلية تضم ٣٩٠ عضو هيئة تدريسية ونحو٤٠٠ طالب دراسات عليا للإشراف على عملية المراقبة الامتحانية، مؤكدةً تنظيم العملية والتحضيرات بشكل أكبر.

في السياق بيّن عميد كلية الإعلام في جامعة دمشق الدكتور محمد العمر أن برنامج الامتحان يصدر اليوم على أن يبدأ بـ١٣ الشهر لتستمر حتى أواخر الشهر مشيراً إلى استكمال جميع التجهيزات لزوم الامتحانات من طلاب دراسات عليا وكادر تدريسي وموظفين.

وبيّن العمر أن عدد طلاب الكلية يصل إلى ٨٧٨ طالباً وطالبة في التعليم النظامي، علماً أن عدد مقررات السنوات الأربع يصل إلى ١٥٨ مقرراً، وفي السنة الأولى ١٣ مقرراً، مضيفاً وجود ٢٠ عضو هيئة تدريس، إضافة إلى أكثر من ١٠٠ عضو هيئة تدريسية.

هذا وتستكمل مختلف الجامعات تحضيراتها للامتحانات وإصدار البرامج ضمن النظام الفصلي المعدل، على أن تبدأ في التقويم الجامعي بـ١٣ كانون الثاني.